# فهم سياسات هوية حزب العدالة والتنمية:
# الخطاب الحضاري وحدوده

**برهان الدين دوران**
جامعة مدينة اسطنبول

**ملخص:**

يسعى حزب العدالة والتنمية للتغلب على أربعة تحديات، ناجمة عن ثلاث مواجهات (الإسلاموية، الكمالية، وميزان القوى الإقليمي) التي تتشابك وتتفاعل بشكل كبير: فهناك التطرف المحتمل للحركات الإسلامية من خلال الاستقطاب الطائفي الجديد، واتساع نطاق المسألة الكردية إقليميا ودوليا، وتنازع القوى الإقليمية من أجل المزيد من النفوذ، وأيضا هناك تداعيات سياسات إسرائيل العدوانية. لذا فإن خطاب الحضارة الذي يستخدمه مؤخرا رئيس الوزراء أردوغان في كثير من الأحيان، يعكس السعي لابتكار لغة سياسية جديدة وهوية شاملة لمستقبل كل من تركيا والشرق الأوسط.

لقد فتح خطاب رئيس الوزراء أردوغان في المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية، في 30 سبتمبر 2012، باب النقاش حول الميل الأيديولوجي الجديد لحزبه ومستقبل السياسة التركية. ولفت بعض المحللين الانتباه إلى تحول تركيز حزب العدالة والتنمية سابقا من «الخدمة» (أي التنمية الاقتصادية والمشاريع الملموسة) إلى «الفكر» و«الرسالة»[1]. وفسر مراقبون آخرون خطاب رئيس الوزراء المفعم بالمشاعر والذي يحمل إشارات إلى رموز تاريخية «للأمة العظيمة » على أنه بحث عن «مزيج تركي إسلامي» جديد[2]. كما أن تأكيده على التاريخ المشترك للأتراك والأكراد، ارتبط بالحديث عن أن عام 2071 سيكون ألفية (معركة ملاذكرد)، وهو ما أثبت صحة هذا السعي[3]. وأوضح بعض المعلقين أن ارتفاع وتيرة القيم المحافظة والدينية يُلمح إلى تكوين «قومية جديدة»، ورأى آخرون أنه «تطبيع» للعلاقة بين الدين والسياسة[4]- [5]. وقد انتقد رئيس الوزراء أردوغان بلهجة شديدة الهجمات الإسرائيلية على غزة في الفترة من 14 إلى 21 نوفمبر 2012، وكذلك انتقد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي. وكان من بين المواضيع الرئيسة التي تحدث عنها أردوغان، دور العالم الإسلامي

رؤية تركية
2013 - 5
139 - 121

كلاعب فاعل، لذا اتهم منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية بالتقاعس عن القيام بالدور المطلوب. كما وجه انتقادات لاذعة إلى الغرب بشأن القضية الفلسطينية. وقد جعل موقف أردوغان الواضح هذا بعض كتاب الأعمدة ينظرون إليه على أنه "الجبهة المعادية للغرب" و"الساعية لقيادة العالم الإسلامي"[6].

**رئيس الوزراء أردوغان استخدم في خطابه في مؤتمر الحزب، عبارة «الديمقراطية المحافظة» مرتين فقط، إلا أنه يُلاحظ استخدامه لكلمة «الحضارة» أربعة عشر مرة**

هذا المقال يرى أن التعليقات والتحليلات حول خطاب رئيس الوزراء أردوغان عن الحضارة في السنوات الأخيرة تشير إلى ثلاث مواجهات رئيسة لحزب العدالة والتنمية في الماضي: (أ) حركة الرؤية الوطنية التي جاء منها معظم الأعضاء المؤسسين، (ب) الأيدولوجية الكمالية التي شكلت الفترة الجمهورية، (ج) النظام الإقليمي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى، ودخل فترة من التحول العميق مع اندلاع الثورات العربية. لذا فإن مصطلح «الديمقراطية المحافظة»، يعني ضمنا الإطار الأيديولوجي والسياسي لهذه المواجهات الثلاثة، والذي يعيد تنظيم العناصر الإسلامية والقومية، والعثمانية والموالية للغرب، والتي تشكل مجتمعة التيارات الأيديولوجية البديلة لعملية التحديث العثمانية التركية.

الخطاب عن الحضارة يقدم مفاهيم ورموز تتعلق بالتيارات السياسية المذكورة سابقا وتتفق مع الاحتياجات المتغيرة. وتمشيا مع ظروف العصر، فإن حزب العدالة والتنمية الذي ظهر «مواليا للغرب» في سياق الاتحاد الأوروبي، والآن يظهر على أنه «نصير الأمة» و«الشرق الأوسط» يرى العديد من الجهات الفاعلة التي تطرح ما لديها من إمكانيات[7]. ويرى الحزب أن هذا الخليط امتداد لطموحات تركيا الاستراتيجية والتاريخية والاقتصادية والثقافية. كما يعتقد أن هذا سيساعده على الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي والمزيد من التكامل مع العالم الإسلامي. لذلك فإنه من الممكن اعتبار أن قصة التحديث العثماني التركي صراع بين الخطابات الحضارية المتنافسة (أي الموالية للغرب، والإسلامية والقومية). إن الهدف من هذا المقال هو إظهار أن خطاب حزب العدالة والتنمية الحضاري يمثل أحدث إضافة لهذا التقليد ويواجه تحديات كبيرة جديرة بالملاحظة. لكن في حالة عدم فهم الخطاب، بالشكل الذي يتيح للحزب إضفاء الشرعية على التغيير والاستمرارية، فإن تنوع ومرونة سياسات حزب العدالة والتنمية، وأيضا التغيرات التي يمر بها، سيتم تفسيرها على أنها انعدام للاستقرار (الإسلامي) أو الأيديولوجي أو انتكاسات براغماتية. وبالتالي، فإن هذا سيجعل من المستحيل فهم لماذا لا يستجيب المجتمع لنقد المعارضة السياسية بناءا على "فشل" الحزب.

أولا يعرض هذا المقال المنظور الحضاري الذي يشمل هوية حزب العدالة والتنمية، وأداءه على مر عشرة أعوام، وسياساته. وثانيا، يركز على الطرق التي يتيح من خلالها هذا المنظور المتعدد الطبقات، المصالحة في وقت واحد مع ماضي الحزب الإسلامي، والأيدولوجية الكمالية في تركيا، والأنظمة الإقليمية القائمة في منطقة الشرق الأوسط. كما يتناول بالتحليل نزاع الحزب مع الكمالية، التي تعد أهم عنصر من هذه العناصر الثلاثة. ويتضمن هذا التحليل إشارات إلى مفاهيم مختلفة، مثل "سياسة الصبر"، و"سياسة التحكم في التوتر"، و"الخطاب الحضاري المتعدد الطبقات." وأخيرا، فإنه يتطرق لبعض التحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية في أعقاب الثورات العربية.

## فهم سياسات هوية حزب العدالة والتنمية: منظور حضاري

على الرغم من أن رئيس الوزراء أردوغان استخدم في خطابه الطويل في مؤتمر الحزب، عبارة «الديمقراطية المحافظة» مرتين فقط، إلا أنه يُلاحظ استخدامه لكلمة «الحضارة» أربعة عشر مرة. مما لا شك فيه أن هذا المصطلح يعد مصدر القيم الوطنية والروحية، وهو رمز الانتماء إلى منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وكلمة رئيسة للقيم الإنسانية المشتركة. فمفهوم "الحضارة" يشغل حيزا هاما في أيدولوجية حزب العدالة والتنمية وطبيعتها المتعددة الطبقات (الوطنية والإسلامية، والعالمية) ولا يمثل ظاهرة جديدة. فمنذ وصوله إلى السلطة في عام 2002 وحتى عام 2006، وظف الحزب عملية الانضمام

شمول الخطاب الحضاري ساهم في قبول الغرب بتحالف الحضارات

إلى الاتحاد الأوروبي، وجعلها المحرك الرئيس لتعزيز الديمقراطية في تركيا، ورأى أن التكامل مع الغرب يعد تحالف الحضارات. مرة أخرى وفي نفس الفترة، سيطر تصور مماثل على وصف الحزب للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم الإسلامي[8]. ففي الآونة الأخيرة، يلعب الخطاب الصاعد عن «الحضارة الإسلامية المشتركة» دورا جديرا بالملاحظة في إطار جهود حزب العدالة والتنمية للسيطرة على موجة التحول الإقليمي التي نجمت عن الثورات العربية. وبالتالي يساعد مفهوم «الحضارة» على منع الاستقطاب الطائفي والصراع في الشرق الأوسط.

عملية تصويت

هذا المنظور الحضاري لا يقبل باحتمال حدوث أزمة هوية في السياسة الخارجية التركية، ولا يقبل أن يكون الاختيار بشكل حصري بين التحالف الغربي والإسلام أو الشرق. من هذا المنظور، فإن تركيا ترفض النظر إلى دورها كجسر بين الغرب والإسلام، أو كمنطقة حدودية مع الغرب، أو اعتبارها دولة ممزقة بين منطقتين من الناحية التاريخية والجغرافية والثقافية. بل على العكس تماما، ترى تركيا أنها دولة مركزية قوية تستطيع القيام بدور بناء وفاعل في المناطق المحيطة بها. ولعلمها بمكانتها؛ كلاعب رائد في الحضارة، فإنها تعد أن تصبح أحد أبرز الجهات الفاعلة العالمية بمجرد أن تنجح في الجمع بين مكانة الدولة المركزية والعمق الاستراتيجي[9]. وفي هذا السياق، فإن الطبيعة الغامضة لمفهوم الحضارة تزيد من الجاذبية. كما أن الإشارة إلى السلاطين السلاجقة والعثمانيين وتصوير تركيا "كأمة عظيمة" و"دولة قوية"، مكن رئيس الوزراء أردوغان من الجمع بين العناصر القومية والعثمانية (مثل المقابر العثمانية / التركية في 35 دولة)، ودمج الحضارة[10].

أيضا التركيز على السلاجقة يظهرهم على أنهم جزء من "الأمة العظيمة"، كما أن الخطاب يعتبر أن الأكراد والأتراك أمة واحدة. ويري أن مكانة هذه الأمة العظيمة ستعلو بين الأمم الأخرى في العالم، لما لديها من الخبرة التاريخية في التعايش، وأيضا في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية. كل هذا يجعل من الواضح أن الإشارات التاريخية التي استخدمها أردوغان لا تشير إلى الهوية، والانتماء فقط، ولكن أيضا تهدف إلى إيجاد أوجه التشابه بين مستقبل تركيا ومستقبل الحزب[11]. في نفس الوقت، فإن المنظور الحضاري المتعدد الطبقات يشكل إطارا

لخطاب متعدد الأهداف. إن طبيعة الخطاب الحضاري الغامضة، تُغني عن أي أيدولوجية، وهذا يؤدي إلى ظهور هوية الحزب.

وعلى الرغم من أن الخطاب تضمن العناصر الوطنية عندما أكد على نزاهة ومستقبل تركيا المشترك في ظل هذه القيادة، إلا أن هذه اللهجة تحمل دوافع إقليمية للتكامل مع المناطق المجاورة[12]. وعندما يؤكد على التعايش مع أوروبا، والرموز العالمية، فإن هذا الخطاب الحضاري يؤكد على دور "الحضارة القديمة" و"تحالف الحضارات". كما ينتقد خطاب العدالة عدم المساواة في النظام الدولي.

وعند الحديث عن القضية الفلسطينية وانتقاد إسرائيل بشدة، يلاحظ أن سياسات حزب العدالة والتنمية الخارجية تضفي الشرعية على سياسة التضامن الإسلامي (أي حماية مصالح الأمة من الصومال وولاية راخين إلى سوريا) كجزء من الواجب الحضاري. ويشير خطاب الرئيس المصري محمد مرسي، ووصف خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) لأردوغان "كقائد للعالم الإسلامي" خلال مؤتمر الحزب، إلى أن هذه الاستراتيجية السياسية تلقى ردود أفعال إيجابية على المستوى الإقليمي. أيضا تعليق رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي أن "حزب العدالة والتنمية قاد تركيا إلى قلب الأمة بعد أكثر من قرن من المُضي على هامش التاريخ" يؤكد على ذلك[13]. ويلاحظ أيضا أن خطاب رئيس الوزراء أردوغان في جامعة القاهرة عن الصراع الفلسطيني، واستخدام مفاهيم مثل "أخوة المدن" و"الحضارة المشتركة"، أنعش وجدد الخطاب الحضاري الإسلامي:

تماما كما أن مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقاهرة، والإسكندرية، وبيروت، ودمشق، وديار بكر واسطنبول وأنقرة هم أخوة لبعضهم البعض، فليعلم العالم وليفهم أن رام الله ونابلس وأريحا ورفح وغزة والقدس هم أيضا أخوة. وكل قطرة دم تسيل في هذه المدن هي من نفس الدم الذي يتدفق في عروقنا. وكل نفس تزهق في هذه المدن هي جزء منا. كل دمعة تسيل هي من دموعنا. لا ينبغي إساءة تفسير الصمت الذي ساد في أرجاء هذه المنطقة لقرن تقريبا. وليعلم الجميع أنه عاجلا أو آجلا، سيحاسب القتلة على ذبح الأطفال الأبرياء في غزة بوسائل غير إنسانية[14].

عمومًا، بفضل موجة التغيير التي أحدثتها الثورات العربية في منطقة الشرق الأوسط، أصبح التحول الديمقراطي أكثر وضوحا في ظل هذا الخطاب. كما أن العلاقات الوثيقة مع مصر والانتقادات الإسلامية الموجهة ضد إسرائيل تعتبر عوامل مساعدة. لكن على الرغم من كل عناصر الهوية المذكورة سابقا، إلا أن الخطاب الحضاري لحزب العدالة والتنمية يدرك أن التأييد الشعبي في تركيا يعتمد أساسا على الأداء الاقتصادي للبلاد. وبعبارة أخرى، فإن النمو الاقتصادي وزيادة حجم التجارة يعد بمثابة العناصر الأساسية المكملة للخطاب الحضاري في كل من السياسة الداخلية والخارجية. كما أن النهج السياسي الجديد الذي يجمع بين الاقتصاد السياسي والمتطلبات الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع عناصر رفاهية الدولة

(على سبيل المثال؛ الإسكان، والتعليم، والرعاية الصحية)- المعروفة باسم الليبرالية الاجتماعية الجديدة، يكمل هذا الخطاب الحضاري[15]. في الوقت ذاته، يتم بذل العديد من الجهود في السياسة الخارجية لتفادي تأثير التوترات الإقليمية أو الثنائية على العلاقات التجارية.

لذا فإنه ليس هناك أدنى شك أن قيادة أردوغان القوية (التحدث أمام الجمهور، وقوة تنظيم الحزب، والتعبئة) تعوض غموض الخطاب الحضاري والتحولات المؤقتة التي يمر بها. هذا القسم الأخير يتناول بالتحليل المشاكل المتعلقة بتناقضات هذا الخطاب (مثل التأكيد على التواصل الجغرافي مع دول الجوار من أجل التقليل من أهمية الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية الغربية في الماضي أو التركيز على ما تتطلبه المصالح الوطنية الإقليمية). أولا، سيكون من الأحرى التركيز على تاريخ حزب العدالة والتنمية ودخوله في مرحلة تفاهم مع حركة الرؤية الوطنية.

## إعادة اختراع الماضي: والقبول بحركة الرؤية الوطنية

نأى حزب العدالة والتنمية بنفسه عن حركة الرؤية الوطنية منذ إنشائه، آخذا في الاعتبار، انقلاب 28 فبراير، وأيضا موقف حزب الرفاه الإسلامي المناهض للغرب، وأيضا الإسلاموية في العالم الثالث. وإذا ما نحينا جانبا الادعاء الذي يرى أن الإسلام هو مشروع بناء دولة سياسية، فيلاحظ أن الحزب قلب علاقاته مع الغرب من المعارضة إلى ما يمكن أن يطلق عليه "التكامل النقدي". في هذا السياق، من الممكن القول أن حزب العدالة والتنمية ركز على التدويل، الذي يمكن تعريفه على أنه تعريف جديد "للعالمية" ورفض المركزية الأوروبية والعالم الثالث. وبينما ركز الحزب على التحالفات مع الغرب (أي حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي)، إلا أنه انتقد في نفس الوقت المحورية الغربية للنظام الدولي. كما لفت الانتباه إلى ظلم النظام الدولي تجاه بلدان العالم الإسلامي، فيما يتعلق بالتخلف والجغرافيا السياسية الشرق الأوسطية. لهذا فإن الحزب يطالب بإقامة نظام دولي جديد.

هذا النهج الجديد هو أحد الأسباب التي تجعل العالم الإسلامي ينظر إلى حزب العدالة والتنمية كنموذج. وبشكل أكثر تحديدا، فإن سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه الغرب تضمنت عنصرين. الأول، اعتبار أن تركيا جزء من التحالف الغربي، في إطار تحقيق الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، بجانب مرعاة المصالح الوطنية. ولعل أبرز ما يبرهن على ذلك، سعي الحزب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وعلاقاته مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن العنصر الثاني، هو موقف الحزب الصارم تجاه الغرب، فيما يتعلق بالظلم الواقع في الشرق الأوسط والناجم عن النظام الدولي. وقد تجلى هذا الموقف عندما انتقد رئيس الوزراء أردوغان الغرب لدعمهم الغير مسؤول لإسرائيل وتجاهل الظلم الذي يتعرض له المسلمون بسبب ظاهرة الإسلاموفوبيا. كما أن وصف أردوغان لإسرائيل بالدولة الإرهابية ونقده

**هذا المنظور الحضاري لا يقبل باحتمال حدوث أزمة هوية في السياسة الخارجية التركية، ولا يقبل أن يكون الاختيار بشكل حصري بين التحالف الغربي والإسلام أو الشرق**

لإدارة أوباما خلال الاجتماع الثامن للمجلس الإسلامي الأوروبي الآسيوي، كان موقف جريء، معلنا عدم ثقته في عدالة الأمم المتحدة، كما طالب أردوغان بتضامن البلدان الإسلامية من أجل مواجهة ظلم النظام العالمي[16].

أيضا فإن الاتصال بالمؤسسات الدولية التي على استعداد لتذكير الضمير الإنساني بالحاجة إلى العدالة، يمثل نهجا جديدا للحركات الإسلامية، ويعد نموذجا للحركات الإسلامية التي وصلت إلى السلطة مؤخرا في مصر وتونس. كما أن قيام أردوغان بإضافة أربكان إلى قائمة تراث حزب العدالة والتنمية، يشير أيضا إلى مرحلة جديدة في التعامل مع الإسلاموية. علاوة على ذلك فإن قيام الحزب برفع دعاوى قضائية ضد مؤامرات الانقلاب، أذنت بنهاية الانقلابات العسكرية في السياسة التركية. وفي هذا السياق، تم رفع القيود المختلفة عن التعليم الديني (فسمح بدراسة مقررات اختيارية في القرآن الكريم ومواد أخرى في مناهج المدارس الثانوية)، كما أن الحريات الدينية (قبول الطالبات المحجبات في الجامعات) تعد أمثلة على ذلك. وبالمثل، فإن استخدام أردوغان للنصوص الإسلامية قد ازداد في خطبه، وعضد هذا الاتجاه. إن هذا النهج الجديد يمثل أساسا لتطبيع الممارسات الإسلامية في تركيا الجديدة التي يسعى حزب العدالة والتنمية لإقامتها. وبعبارة أخرى، فإن هذه الممارسات بمثابة محاولة لمعالجة آثار وتداعيات الكمالية، التي محت كل الرموز الإسلامية والإشارات الدينية من الحياة العامة[17]. بهذه الطريقة، تمكن حزب العدالة والتنمية من دمج السياسة الإسلامية في نظام ديمقراطي بالتزامن مع تحويل الحركة وتلبية مطالبها.

نجاح هذا التكامل يدل على أن حزب العدالة والتنمية جعل الإسلاموية التركية مقبولة وتم استيعابها في "العلمانية"، بل وحتى في الرأسمالية[18]. لكن هذا التحليل الذي يركز إلى حد كبير، على التأثير الماص لسياسات الحزب الاقتصادية الليبرالية الجديدة لا يأخذ بالحسبان فرص المنظور الحضاري المتعدد الطبقات (التمكين الأيديولوجي والخطابي، ومرونة الهوية السياسية والإدارة الناجحة للسياسات المتعارضة) للحركة الإسلامية في تركيا. ولعل الجانب الأهم في خطاب حزب العدالة والتنمية الحضاري هو قدرته على إفساح المجال للآخرين بشكل يسمح بمواجهة الفكر الكمالي.

## مواجهة الكمالية بين الإصلاح وإعادة الهيكلة

سعى حزب العدالة والتنمية للحصول على عضوية الاتحاد الأوربي من أجل التخلص من وصاية النظام الكمالي. وقد أتاح ذلك للحزب أن يحشد تأييد المجموعات الاجتماعية المختلفة

(بما في ذلك الليبراليين والأكراد) لتخليص الدولة من سياسات الكماليين الوصائية. ومنذ توليه الحكم، شرع حزب العدالة والتنمية في إضفاء الطابع الأوربي، عن طريق تمرير بعض القوانين، كما استخدم السياسة الخارجية كأداة لتحويل السياسة الداخلية. وقد حدثت عدة تطورات هامة في تلك الفترة؛ مثل إلغاء محاكم أمن الدولة سيئة السمعة، وإعادة هيكلة مجلس الأمن القومي. وفي هذا الإطار، أصبحت الديمقراطية جزءًا لا يتجزأ من السياسة الخارجية لتركيا. وبعبارة أخرى، فإن السياسة الخارجية أصبحت أداة لتغيير النظام السياسي للدولة بمساعدة النخبة من المحافظين وبأقل تعقيدات ممكنة. وقد أدى تأييد المجتمع التركي لمساعي الحزب في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي إلى مساعدته على التغلب على مشاكل الشرعية التي واجهها في السياسات الداخلية(19).

**منذ توليه الحكم، شرع حزب العدالة والتنمية في إضفاء الطابع الأوربي، عن طريق تمرير بعض القوانين، كما استخدم السياسة الخارجية كأداة لتحويل السياسة الداخلية**

عند وصف استراتيجية حزب العدالة والتنمية أثناء الفترة الأولى من توليه الحكم في عام 2002 وحتى عام 2007 تعد سياسة الصبر سمة مميزة. وقد استغل هذا النهج عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية لفرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية. كما حاول الحزب تجميع القوى الفاعلة دون استعداء الجيش والمؤسسة الكمالية، فقام بتسليط الضوء على سلطة النخبة البيروقراطية للحصول على دعم القطاعات الليبرالية في المجتمع التركي. ورغم أن هذه الاستراتيجية كانت تعني تأخر مطالب الناخبين الإسلاميين لبعض الوقت، إلا أن «سياسة الصبر» ساهمت في تحقيق هدفين. الأول، استطاعت بعد طول انتظار، تلبية المطالب المتعلقة بالتعليم الديني والسماح بارتداء الحجاب. وبذلك، خلق حزب العدالة والتنمية مجالا واسعا للمناورة. وقد خففت الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أصبحت في متناول الحزب، بفضل موقعه في سدة الحكم، من وطأة هذا الانتظار.

أما الجانب الثاني من سياسات الصبر فهو نضج مطالب الإسلاميين خلال هذه الفترة وقضائهم على العناصر المناهضة للديمقراطية. ويمكن إضافة جانب آخر إلى هذه القائمة؛ وهو انتظار التوصل إلى توافق في الآراء بين النخبة العلمانية فيما يتعلق بالمطالب الدينية. وقد ظل هذا الوضع السياسي الذي يهدف إلى إصلاح الذات وإصلاح المعارضة، الاستراتيجية الرئيسة للحزب حتى جدل الانتخابات الرئاسية في عام 2007.

كان للانتخابات الرئاسية في عام 2007 وقضية إغلاق حزب العدالة والتنمية في عام 2008، تداعيات على الاستراتيجية الجديدة، و«سياسات التحكم في التوتر». فقد نجح هذا النهج في القضاء على هيمنة النخبة الكمالية وسمح لنخبة حزب العدالة والتنمية ببسط نفوذها واحتواء مختلف الأزمات التي

اختلقتها النخبة الكمالية. فتم البدء في إعادة هيكلة العلاقات المدنية العسكرية على حساب الجيش، وتواصلت محاكمات الانقلاب بما في ذلك قضية المطرقة، ومحاكمات انقلاب 12 سبتمبر، وانقلاب 28 فبراير. وبعد تراجع نفوذ النخبة الكمالية، استطاع حزب العدالة والتنمية تثبيت أقدامه في السلطة، ونجح في الاستحواذ على السلطة المركزية بتناغم مستقبله مع طموحات البلاد[20]. وبالمثل، استطاع الحزب تحويل السياسة الخارجية الكمالية من خلال منظور سياسته الخارجية الجديدة التي تضع تركيا نصب عينها. وقد أضعف الاستفتاء الدستوري في عام 2010 بشكل فعال، القضاء، الذي يعتبر معقل الكمالية الأخير. وبعد الانتصار الذي حققه في انتخابات يونيو 2011، لم يجد الحزب أن هناك حدود معينة لتغيير تركيا في جدول أعماله.

لكن على الرغم من هذه التطورات، يُلاحظ أن مركزية السلطة السياسية والدور التحويلي حرم حزب العدالة والتنمية من رأس المال السياسي: فقد كان خطابه مناهض للكمالية على الرغم من كونه في موقع السلطة. كما يمكن اعتبار اتهامات أردوغان المتكررة لحزب الشعب الجمهوري، فيما يتعلق بالتطورات الراهنة على أنها محاولة لمواصلة المواجهة مع الكمالية. ومع ذلك، فإن التوقع بأن انتقاد حزب الشعب الجمهوري، سيكون بديل طويل الأجل عن نقص رأس المال السياسي بسبب زوال المركزية الكمالية، هو أمر غير واقعي. فمن ناحية، لم تعد «الكمالية كآخر» مصدر للإعجاب، ومن ناحية أخرى، تم توجيه اتهامات لحزب العدالة والتنمية، في كثير من الأحيان، بأنه يسعى لاستعادة الهيكل الكمالي لأهداف خاصة به.

يُتهم حاليا الحزب بعدم التركيز على عضوية الاتحاد الأوروبي، وأنه أصبح أكثر استبدادا على الرغم من «ديمقراطيته المتقدمة». وفي بعض الأحيان، يأخذ الاتهام بالاستبداد شكل التعميم والتقييم الأيديولوجي، مدعيا أن حزب العدالة والتنمية يشارك في «الأسلمة من أعلى إلى أسفل» في البلاد مستغلا موارد الحكومية. وتقول بعض الانتقادات الأخرى أن نهج حزب العدالة والتنمية الليبرالي للوصول نحو الديمقراطية بشكل تام، يؤدي إلى الفشل في تعزيز الحقوق الفردية والحريات على المستوى الجزئي، وبالتالي يؤدي هذا إلى "الأسلمة من أسفل"[21]. وبعبارة أخرى، فإن حكم حزب العدالة والتنمية لمدة عشرة أعوام، جعلته يظهر بمظهر المهيمن على السياسة بسبب تركيزه على السلطة التنفيذية. ومع ذلك، فإن هذا المركز المهيمن يجعل أحزاب المعارضة تنظر إلى إمكانية وصولها إلى السلطة على أنه أمر مستحيل. عمومًا سواء استطاع أو عجز الحزب المهيمن عن تحقيق توافق في الآراء، إلا أن بإمكانه توطيد الديمقراطية الليبرالية كما سيتضح فيما بعد[22]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رد الفعل ضد مركزية سلطة حزب العدالة والتنمية يحفز الفئات الاجتماعية الكمالية لإظهار الجيش على أنه الواصي على النظام، ويجعلها تدعم الانقلابات العسكرية. والنتيجة المباشرة لهذه الظاهرة هو أن تركيا تفشل في الانخراط في

سياسة تأسيسية لتعزيز ديمقراطيتها[23].

الأهم من ذلك، أن على تركيا تشكيل لغة سياسية جديدة وهوية شاملة لتحل محل القومية الكمالية، من أجل بناء "تركيا الجديدة". ومن المتوقع أن يؤدي التوافق الاجتماعي والسياسي الجديد إلى حل القضية الكردية وقضايا أخرى، لا سيما أن حزب العدالة والتنمية فشل في وضع تعريف جديد للمواطنة. ويبقى السؤال عن ماهية الشيء الذي سيحل محل القومية التقليدية التي لا تستطيع ان تلبي احتياجات تركيا المتغيرة. وبينما يمكن النظر إلى رسالة أفراد المجتمع التركي ورثة "الحضارة المشتركة " التي يعود تاريخها إلى أسلاف ملاذكرد، وأسلاف الإسلام، على اعتبارها عنصر خطابي يمكن أن يسهل التعايش، إلا أنها تعجز عن تلبية المطالب القومية الكردية[24].من الجدير بالذكر أن الكمالية نجحت في تشكيل أمة تركية من مجموعات عرقية مختلفة، مع استثناء ملحوظ للقوميين الأكراد. وبالمثل، لا بد من الاعتراف بقيمة مصطفى كمال على اعتباره رمزا وطنيا. من هذا المنظور، فإن مفارقة حزب العدالة والتنمية، استعادة / الخلاص من الكمالية أصبحت أكثر وضوحا، فالتركيز على "الغازي" مصطفى كمال و"روح المؤسس" لعام 1923 في خطاب أردوغان يشير إلى هذه المفارقة.

يعد هذا التركيز بمثابة رد على الانتقادات الموجهة إلى حزب العدالة والتنمية الذي يقود تركيا إلى تغيير النظام. وقد وصف وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، فترة حزب العدالة والتنمية النشطة والاستراتيجيات السياسة الخارجية بأنها "جهود التجديد الرابعة" بعد التنظيمات، والجمهورية، والحرب العالمية الثانية. وأشار داود أوغلو، الذي أصر على استخدام مصطلح التجديد بدلا من ثورة أو نقلة نوعية، إلى أن ذلك يعد "خطوة نحو الالتحاق بالاتحاد الأوروبي مع التركيز على الحرية"[25]. ومع ذلك، فإن ذلك يدل على الحاجة إلى "تركيا جديدة" للاحتفاظ بعناصر ورموز تركيا القديمة. وبينما اختارت الحكومة إعادة تعريف القومية والعلمانية، وهما مبدآن رئيسيان للفكر الكمالي، عملت على بسط نفوذ المؤسسات المدنية على المؤسسة العسكرية، التي تقوم بحماية الأيدولوجية الكمالية[26]. والأهم من ذلك، أنها أزاحت شخصية أتاتورك، الذي يعد رمزا للفكر الكمالي، من التحديث التركي، بشكل تدريجي. وبدلا من وضع مصطفى كمال في مقابل عبد الحميد الثاني، الزعيم الفعلي للتحديث في نظر الإسلاميين، فأنها وضعت الشخصيتين بجانب بعضها البعض في محاولة لترسيخ استمرارية حركة التحديث واظهار أن المعارضة الأيديولوجية غير مجدية[27].

هناك ملاحظات مختلفة حول تجارب حزب العدالة والتنمية في تحول المؤسسة الكمالية. فيلاحظ وجود انتقادات لاذعة، بأن الاهتمام المتدني بعضوية الاتحاد الأوروبي، حفز الحزب على الحفاظ على الوضع الراهن في العلاقات المدنية العسكرية وعدم إثارة المشاكل المتعلقة بالدولة المركزية التي محورها الجيش[28]. وقد قيل أن حزب العدالة

**عند وصف استراتيجية حزب العدالة والتنمية أثناء الفترة الأولى من توليه الحكم في عام 2002 وحتى عام 2007 تعد سياسة الصبر سمة مميزة**

والتنمية لم يتخل عن إجراء إصلاحات، ولكنه اتبع " سياسات واعية للإصلاح التدريجي" ووفقا لهذا النهج، لم يكن الهدف الأساسي للحزب "حقن لونه أو أيدولوجيته في نظام الدولة". لقد سعى الحزب إلى إصلاح هذه المؤسسات، في إطار تقاليدها، لتعزيز الديمقراطية[29].

ومنذ عام 2002 وحتى الآن، تمثلت قوة حزب العدالة والتنمية في قدرته على قيادة منافسيه في الإصلاح والديمقراطية. وعلاوة على ذلك، نصب الحزب من نفسه الفاعل الرئيسي وراء النمو الاقتصادي والاستقرار. كما أن قدرته على تنفيذ ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الفئات الاجتماعية ساعدت على هذا النجاح[30].

لقد خدمت قدرة حزب العدالة والتنمية على إظهار أنه الحزب السياسي الوحيد القادر على إجراء المزيد من الإصلاحات، الحزب مرتين. من جهة، تمكن الحزب من استثمار الاصلاحات الديمقراطية على نحو فعال، وكانت بمثابة أوراق في وجه انتقادات المعارضة. ومن ناحية أخرى، كانت بمثابة فرصة لترك بصماته على السياسة التركية والمجتمع في إطار هويته الديمقراطية المحافظة. وبالتحديد، عمل الخطاب الحضاري على توفير الثقة بالنفس، وفكرة المهمة أو (الدعوة)، وكان دينامية لنخبة الحزب وقاعدته الاجتماعية الأوسع[31].

لكن التذبذبات بين التجديد وإعادة البناء، كانت بمثابة اختبار للقوة السياسية لحزب العدالة والتنمية. فعلى الرغم من أن الحزب يواصل قيادة الآخرين في تحقيق الإصلاحات المرجوة، إلا أن ميوله نحو الحفاظ على الاستقرار أدت إلى مواجهة تحديات مع المعارضة بشأن المسألة الكردية وغيرها من القضايا. وعلى الرغم من أن الانتقادات بشأن الصحفيين المعتقلين والقيود المفروضة على الحريات، توصف على أنها تهدف إلى تحجيم سلطة حزب العدالة والتنمية، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن التخلي عن الاصلاحات والتركيز على الاستقرار وحده سيزعزع قوة الحزب.

لقد أظهر حث المعارضة على الاحتفال بذكرى بديلة لعيد الجمهورية التاسع والثمانين وردفعل الحكومة، كيف أن الاستقطاب السياسي قد يحول مسألة متفق عليها، إلى قضية سياسية. الأهم من ذلك، أن محاولة منع هذه المظاهرات التي تحدثت عنها التقارير الاستخباراتية" والتي تشير إلى تدبير جماعات مسلحة لمؤامرات، تحمل في طياتها تهديد بتحويل الجمهورية الديمقراطية إلى أخرى سلطوية[32].

على الرغم من صحة أن التوترات حول العلمانية، والجمهورية، والكمالية تصب في صالح حزب العدالة والتنمية، إلا أن هذا الاستقطاب لا ينبغي أن يمنع

التوافق في الآراء[33]. وبعبارة أخرى، فإن سياسة السيطرة على التوتر وقدرة أردوغان الرائعة على مخاطبة الرأي العام، جعلت حزب العدالة والتنمية يستفيد من هذه الاستقطابات ويرسخ الدعم الشعبي، خاصة وأن الحزب يتمتع بالسلطة. ومع ذلك، فإن النجاح في تهميش حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي لحزب العدالة والتنمية، ستكون تكلفته باهظة؛ لا سيما عند عملية صياغة الدستور الجديد الذي يتطلب توافق في الآراء. على هذا النحو، أظهر الحزب أنه غير قادر على القيام بدوره كحزب مهيمن في عملية التحول السياسي المؤسسي والديمقراطي.

**بعد تراجع نفوذ النخبة الكمالية، استطاع حزب العدالة والتنمية تثبيت أقدامه في السلطة، ونجح في الاستحواذ على السلطة المركزية بتناغم مستقبله مع طموحات البلاد**

وقد أضافت التغييرات التي أحدثتها الثورات العربية على نطاق واسع في الشرق الأوسط، بعدا آخر لقضية التجديد وإعادة الهيكلة. كما أن تزامن عملية الدمقرطة والصراع في المنطقة، زاد من شعور حزب العدالة والتنمية بالمصير المشترك مع شعوب المنطقة.

## القبول بالنظام الإقليمي والحاجة إلى لغة سياسية جديدة في الشرق الأوسط

لم تهتم الكمالية بالتوافق مع النظام الإقليمي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى. بل حرصت على عدم الانخراط في مشاكل البلدان والشعوب العثمانية السابقة. لكن في التسعينيات أوضحت المسألة الكردية أن تركيا لا يمكنها أن تعزل نفسها عن المنطقة. لذا تطلبت سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية الجديدة بعمقها الاستراتيجي الانخراط في المشاكل الإقليمية، والعمل على المصالحة. ومن خلال استراتيجية "صفر مشاكل مع الجيران" التي تهدف إلى التكامل الإقليمي مع دول الجوار، عملت السياسة الخارجية، في إطار هذا المنظور، على تطوير العلاقات دون استعداء القوى الإقليمية. وقد كانت استراتيجية "صفر مشاكل مع الجيران" السبب في تغيير المفهوم التقليدي للأمن في السياسة الخارجية التركية. وقد جسد التعاون الاقتصادي بين تركيا وسوريا حتى أغسطس 2011، بعد أن كانا على شفا الحرب في عام 1998، هذا النهج.

ومع ذلك، فإن الثورات العربية التي لم تغير فقط من موازين القوى في الشرق الأوسط، كانت بمثابة اختبار لتطلعات تركيا بالقيادة الإقليمية المرتكزة على قوتها الناعمة[34]. فبعد أن وقفت إلى جانب الشعوب خلال الثورتين التونسية والمصرية، لم يقف حزب العدالة والتنمية مكتوف الأيدي أمام مجازر نظام الأسد ضد الشعب السوري؛ فقام بدعم المعارضة. وقد كانت للثورة في سوريا، وما زالت، تداعيات على السياسة الخارجية التركية الجديدة، ووضعت أمامها تحديات. وقد أدى انتقاد

السياسة الخارجية الكمالية التي تتباكى على المشاكل المحيطة وتولد العقلية الانعزالية، إلى وضع حزب العدالة والتنمية في مواجهة أخطار القضايا الأمنية الإقليمية. فالأزمة السورية لا تنطوي على مشكلة اللاجئين فقط ولكن أيضا عززت المنافسة بين تركيا وايران بشأن الزعامة الإقليمية، وأثارت المخاوف بشأن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سوريا، التابع لحزب العمال الكردستاني، وظهوره كسلطة محلية. وفي نفس الوقت، التي تشهد فيه علاقات تركيا مع حكومة المالكي في العراق توترات حول سياسات بغداد القمعية ضد السكان السنة، تجد تركيا نفسها في دوامة من القضايا الأمنية المتعددة الأوجه. كل هذا يوضح أن مفاوضات الحزب الدبلوماسية المتعددة الأطراف والاعتماد الاقتصادي المتبادل، لا يكفي لإقامة نظام إقليمي جديد لحل الصراعات. لقد أجبرت الأزمة السورية، على وجه الخصوص، الحكومة التركية على أن تحل سياسة السيطرة على التوتر، محل استراتيجية القوة الناعمة القائمة على مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران"، وأن تلجأ إلى بعض القوة الخشنة. فقامت تركيا بلعب دور قيادي في تنظيم المعارضة السورية من أجل الإطاحة ببشار الأسد. واتهمت أنقرة المنظمات الدولية بالتقاعس عن العمل، سواء في الحرب الأهلية السورية أو الاعتداءات الإسرائيلية على غزة لإضفاء الشرعية على انخراطها في القضايا الإقليمية. وعلاوة على ذلك، عقدت محادثات مع روسيا بشأن تمكين الانتقال السلمي للسلطة في سوريا بعيدا عن الاسد. هذه المشاركة النشطة في سوريا توضح موقف تركيا الصعب، حيث تواجه ميزان القوى (دعم روسيا لنظام الأسد وكذلك الدعم الإيراني) في الشرق الأوسط.

وبالنظر إلى المنطقة من منظور أوسع، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية تجد نفسها مضطرة للتعامل مع تطرف الجماعات الإسلامية، وفي نفس الوقت تدعم جماعة الإخوان المسلمين (وفروعها) الذين وصلوا إلى السلطة في مصر وتونس. كما أن خطاب المعارضة السورية الإسلامي ضد نظام الأسد قد يكون له تداعيات على المنطقة بأسرها. علاوة على ذلك، يعتقد حزب العدالة والتنمية أن الصراع ذات الطابع الطائفي الدائر بين إيران والمملكة العربية السعودية قد يجر مجموعات طائفية أخرى إلى دوامة من الصراعات. لقد أجبرت هذه البيئة الدولية حيث تتنافس إيران والمملكة العربية السعودية كدولة نموذج، تركيا على انتهاج "سياسة تعددية نشطة" للتغلب على الاستقطاب الطائفي وتعزيز التحول الديمقراطي أو أن تتخذ موقفا سلبيا بالتخلي عن المنافسة الإقليمية. إن ظهور نظام جديد في الشرق الأوسط قائم على الاستقطاب الطائفي، سيؤدي حتما إلى تدخل جهات خارجية في القضايا الإقليمية. لكن إذا تأسس النظام الاقليمي الجديد على الإصلاح التدريجي والتكامل الاقتصادي والتسوية الدبلوماسية، فإن هذا سيخلق أرضية خصبة لمنظور التعاون الإقليمي، وليس بالضرورة بانتقاد الغرب[35]. وبالإضافة إلى ذلك،

فقد أصبحت هشاشة نظام الشرق الأوسط أكثر وضوحا في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة. وقد وجه رئيس الوزراء أردوغان انتقادات شديدة اللهجة للغرب بسبب القصف الإسرائيلي للمدنيين، مشيرا إلى عدم وجود تمثيل للعالم الإسلامى في مجلس الأمن الدولي. وبعد أن أكد أردوغان على ظلم النظام الدولي، ظهرت الحاجة إلى ضرورة التضامن في العالم الإسلامي[36]. لقد جعلت تصريحات حزب العدالة والتنمية اللاذعة حول الوضع في فلسطين، من إسرائيل «الآخر» في السياسة الخارجية التركية. لكن من المفارقة، أن سوء العلاقات بين البلدين لا يمتد إلى العلاقات الاقتصادية. وعلى الرغم من أن حزب السعادة أشار إلى هذا التناقض بين الخطاب السياسي للخارجية التركية حول إسرائيل والواقع، إلا أن هذه الانتقادات أثرت بشكل محدود على قاعدة حزب العدالة والتنمية الاسلامية، بسبب بلاغة الزعامة السياسية، وقوة الخطاب الحضاري.

علاوة على ذلك، يشكل الشرق الأوسط الجديد أربعة تحديات تواجه حزب العدالة والتنمية وهي كما يلي:

أ – إمكانية تصاعد الحركات الإسلامية الراديكالية من خلال الاستقطاب الطائفي الجديد.

ب – المسألة الكردية، كقضية وطنية / إقليمية لأربع دول (التوترات المستمرة بين بغداد وأربيل).

ج – إدارة الصراع على السلطة بين القوى الإقليمية (أي إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا ومصر).

د – استمرار العدوان الإسرائيلي ومقاومة التغييرات الناجمة عن الثورات العربية، واحتمال اندلاع صراع إقليمي بدعم من الولايات المتحدة.

فيما يتعلق بهذه التحديات المتزايدة، من الممكن الحديث عن ظاهرة جديدة أصبحت واضحة على مدى العامين الماضيين وهي التطرق لمواضيع إسلامية في خطاب السياسة الخارجية ودعوة أردوغان إلى «تنشئة أجيال ملتزمة بالدين». فحزب العدالة والتنمية يشعر أنه مضطر لتدعيم نفسه بالهوية السياسية التي تنسجم مع أدائه، وقيادته القوية وتراكم طاقاته.

ويبدو أن هناك سببان رئيسيان لذلك:

في المقام الأول، أدرك الحزب افتقاره للغة والهوية السياسية اللازمة للتوازن الجديد الناشئ عن الثورات العربية. كما تفاقمت الحاجة إلى الهوية السياسية بشكل واضح مع رغبة الحركات الإسلامية في تونس، ومصر، وليبيا في الاستفادة من التجربة التركية، حيث كانوا على أتم استعداد للتعلم من حكومة حزب العدالة والتنمية. ومن الغريب أن اثنين من أهم التفسيرات على عدم قدرة تركيا على تولي زعامة الشرق الأوسط هي أنها ليست دولة إسلامية بما فيه الكفاية (23٪) وأن حكومتها علمانية (13٪)[37]. هذه النسب مجتمعة (36٪) تشير إلى أن علاقة التجربة التركية مع الدين لا تزال تشكل معضلة للمسلمين في الشرق الأوسط، على الرغم من جذور حزب أردوغان الإسلامية.

مرة أخرى، أوضحت الثورات العربية

**الثورات العربية لم تغير فقط من موازين القوى في الشرق الأوسط، بل كانت بمثابة اختبار لتطلعات تركيا بالقيادة الإقليمية المرتكزة على قوتها الناعمة**

ضرورة تبني خطاب سياسي جديد للتعامل مع علاقة الإسلام بكل من الديمقراطية والعلمانية. وبالرغم من أن تجربة حزب العدالة والتنمية نجحت في الوصول إلى السلطة وتمارس مهامها على أرض الواقع، إلا أنها فشلت في أن تجعل نوعية خطابها يروق للجماعات الإسلامية. ومن الممكن أيضا القول أن الاستقطاب بين السنة والشيعة في المنطقة، بالإضافة إلى الخطاب السياسي الطائفي في المملكة العربية السعودية جعل الأمور أكثر صعوبة. في هذا الإطار، يبدو من غير المعقول لحزب العدالة والتنمية مواجهة هذا الاتجاه والدعوة إلى العلمانية كجزء من الجهود الرامية إلى تطوير لغة للتخلص من هذا الاستقطاب. كما أن رفض الإسلاميين المصريين لاقتراح أردوغان بتبني العلمانية يوضح نقاط ضعف الإسلاميين الأتراك في الأداء السياسي.

وبينما لا يواجه حزب العدالة والتنمية أية صعوبات بسبب غموض خطابه (الديمقراطي المحافظ)، بل جعله ميزة بفضل قيادته النشطة، إلا أنه يتخلى عن هذا النهج في هذه الفترة الجديدة، وبسبب الضغوط التي يتعرض لها لتوضيح علاقة هويته السياسية بالإسلام، تحول حزب العدالة والتنمية إلى مفهوم غامض آخر (حضاري). وأصبح مفهوم العدالة أكثر وضوحا في خطاب السياسة الخارجية التركية. أيضا، تساعد السياسة الخارجية على إظهار الهوية في السياسة الداخلية.

ثانيا، هناك دلالة واضحة على الحاجة إلى هوية للحزب، الذي يشغل رئاسة الوزراء لفترة دامت عشر سنوات وعلى وشك الانتهاء. لقد ظهرت عدم ملاءمة اللغة للهوية السياسية بسبب عدم توظيف السياسيين ذوي الجذور الإسلامية للنصوص الإسلامية. ومع أن الحزب ألغى أو حد من القيود العلمانية، بعد زوال الهيمنة الكمالية لاستيعاب القاعدة المحافظة الإسلامية، بالإضافة إلى فوائد السلطة السياسية المختلفة، ظهرت الحاجة إلى تجديد الهوية والخطاب لانعاش تعبئة هذه القاعدة الاجتماعية. وبتحليل هذه القضية من هذا المنظور، يتضح أن دعوة أردوغان إلى "تنشئة أجيال ملتزمة دينيا" لا تهدف إلى أسلمة تركيا من خلال مشروع يعقوبي، لكنها تمثل فقط مشروع يتعلق بالهوية السياسية للحزب وقاعدته الاجتماعية الدينية، وتعد ضرورية لاستمرار حكم حزب العدالة والتنمية في العقد القادم. لذا فإن الخطاب الحضاري المتعدد الطبقات على وجه التحديد يخدم هذه المسألة.

فيما يلي أسئلة حرجة تتعلق بحكومة حزب العدالة والتنمية، والتي سنسعى للإجابة عليها في المستقبل القريب: هل

أثبت الخطاب الحضاري المتعدد الطبقات والغامض للحزب كفاءته في مواجهة التحديات المذكورة سابقا؟ متى يمكن للحزب استيعاب التناقضات بين القرارات السياسية في خطابه؟ هل يستطيع خطاب حزب العدالة والتنمية إيجاد التوافق اللازم في السياسة الداخلية؟ كيف يمكن للحزب الدمج بين خطابه ومعضلة القيادة القوية وإضفاء الطابع المؤسسي؟

## الخاتمة:

يسعى حزب العدالة والتنمية للتغلب على أربعة تحديات نجمت عن ثلاثة مواجهات متشابكة ومتداخلة (الإسلاموية، الكمالية، وميزان القوى في المنطقة): فهناك التطرف المحتمل للحركات الإسلامية من خلال الاستقطاب الطائفي الجديد، واتساع نطاق المسألة الكردية والصراع على السلطة إقليميا ودوليا، وتداعيات السياسات الإسرائيلية العدوانية. لذا فإنه من الضروري تفسير تركيز أردوغان على الخطاب الحضاري في ضوء هذه التحديات. يمثل الخطاب ورؤى الحزب للأعوام 2023/ 2071 سعيا لابتكار لغة جديدة وهوية سياسية شاملة مشتركة في تركيا والشرق الأوسط. كما يبرهن الخطاب الحضاري بطبقاته المختلفة التي تجمع بين العناصر الوطنية والإقليمية والعالمية، على أنه يصب في مصلحة البلاد. ومع ذلك، يبقى السؤال الرئيس، هل يستطيع هذا الخطاب التفاعل مع التحولات الطائفية في الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته يطور لغة وممارسة ديمقراطية لمساعدة المنطقة على التكامل مع بقية العالم. في الواقع، تلعب هيمنة العنصر الإسلامي على هذا الخطاب أيضا دورا حاسما في الإجابة على هذا السؤال. فلا فائدة من الخطاب العلماني، ولا اللغة الطائفية الإسلامية في هذا الصدد.

ومن الواضح أن مهارات أردوغان القوية في الخطابة توظف الخطاب الحضاري لتشكيل هوية تركيا الجديدة. فالقيادة القوية لا تعوض فقط هوية حزب العدالة والتنمية الغامضة ولكن تساعد أيضا على التوازن. في هذا السياق، يرى الحزب أنه من الممكن اتخاذ المزيد من الخطوات لحل المسألة الكردية من خلال السماح باستخدام اللغات الأخرى (المستخدمة في تركيا) في المحاكم، وتبني الخطاب القومي، لتحفيز الرأي العام على مناقشة إعادة تنفيذ عقوبة الإعدام على سبيل المثال. الأهم من ذلك، أن القيادة القوية تعد أداة للتعامل مع المطالب والمظالم المتعلقة بعدم المساواة في الاقتصاد التركي.

وبجانب كل هذه العناصر، من الجدير بالذكر أنه ليست فقط النخب الليبرالية واليسارية هي التي توجه انتقادات لحزب العدالة والتنمية ولكن أيضا الجماعات الإسلامية والنخبة المحافظة تنتقد الحزب وتتهمه بالاستبداد والشعبوية. على كل حال، من المتوقع أنه على مدار العقد المقبل، سوف تحدد قدرة الحزب على استكمال خطابه الحضاري وممارساته الديمقراطية، ونجاحه في ترسيخ كاريزما الزعيم القوي، هوية حزب العدالة والتنمية وآفاقه السياسية.

## مراجع ومصادر:


(1) Muharrem Sarıkaya, "Hizmetten Misyona," Habertürk, October 1, 2012

(2) Ahmet İnsel, "Erdoğan Kriterleri Dönemi," Radikal, October 2, 2012; Murat Belge, "Kongre," Taraf, October 2, 2012. See also Simten Coşar, "Turkish Nationalism and Sunni Islam in the Construction of Political Party Identities," Ayşe Kadıoğlu and E. Fuat Keyman (eds) Symbiotic Antagonisms: Competing Nationalisms in Turkey (Salt Lake City: The University of Utah Press, 2011), p. 183

(3) http://www.akparti.org.tr/site/haberler/basbakan-erdoganin-ak-parti-4.-olagan-buyuk-kongresi-konusmasinin-tam-metni/31771 accessed on 2 December 2012.

(4) Soli Özel, "Anayasa MHP'yle yapılacak gibi," Habertürk, October 1, 2012

(5) Hatem Ete, "Yeni Türkiye Kongresi," Star AçıkGörüş, October 7, 2012.

(6) İsmail Küçükkaya, "İslam Dünyası Liderliğine mi Oynuyor?" Akşam, November 22, 2012; Sedat Ergin, "Erdoğan ve Dış Politika (1)" Hürriyet, November 22, 2012.

(7) Burhanettin Duran, "Türk Dış Politikası Ortadoğululaşıyor mu?" Kemal İnat, Muhittin Ataman and Burhanettin Duran (eds) Ortadoğu Yıllığı 2008, (İstanbul: Küre, 2009), pp. 385-402; Giray Sadik "Magic Blend or Dangerous Mix? Exploring the Role of Religion in Transforming Turkish Foreign Policy from a Theoretical Perspective," Turkish Studies, Vol. 13, No. 3 (2012), pp. 293-317; Emel Parlar Dal, "The Transformation of Turkey's Relations with the Middle East: Illusion or Awakening?" Turkish Studies, Vol. 13, No. 2 (2012), pp. 245-267. For a commentary that offers a summary of Gamal Abdel Nasser's political tenure for Erdogan to emphasize the civilizational discourse's imminent failure to meet heightened expectations as in Syria and Palestine, see İhsan Dağı, "From Nasser to Erdoğan: unfulfilled promises," Today's Zaman, November 18, 2012.

(8) ***See Daniell***a Kuzmanovic, "Civilization and EU-Turkey relations," Dietrich Jung and Catharina Raudvere (eds) Religion, Politics and Turkey's EU Accession (NY: Palgrave Macmillian, 2008), pp. 41-63.

(9) Foreign Minister Ahmet Davutoglu was without doubt the most important actor for theorizing the civilizational perspective and employing it in dealing with contemporary events. See Ahmet Davutoğlu, Civlizational Transformations and the Muslim World (Kuala Lumpur: Mahir publications, 1994); Stratejik Derinlik, (İstanbul: Küre, 2001) and "Turkey's Foreign Policy: An Asseesment of 2007," Insight Turkey, Vol. 10, No. 1 (2008), pp. 78-79. For a noteworthy criticism of the term "strategic depth" from a critical realist perspective see Faruk Yalvaç, "Strategic Depth or Hegemonic Depth? A Critical Realist Analysis of Turkey's Position in the World System,". International Relations, Vol. 26, No. 2 (2012), pp. 165-180.

(10) http://www.akparti.org.tr/site/haberler/basbakan-erdoganin-ak-parti-4.-olagan-buyuk-kongresi-konusmasinin-tam-metni/31771 accessed on 2 December 2012.

(11) R. Tayyip Erdoğan, Küresel Barış Vizyonu (İstanbul: Meydan Yayınları, 2012), p.23.

(12) The AK Party's civilizational perspective is not only a discursive tool but a concept with transnational influence over Turkey's economic integration and civil society interaction with neighboring countries and regions. For an article that underscores these repercussions, see Kemal Kirişci, "Turkey's Engagement with Its Neighborhood: A "Synthetic" and Multidimensional Look at Turkey's Foreign Policy Transformation," Turkish Studies, Vol. 13, No. 3 (2012), pp.319-341.

(13) Raşid Gannuşi, "Türkiye İslam aleminin tam kalbinde," http://www.dunyabulteni.net/?aType=haber&Artic

Kürt İslamcıların yolları hızla ayrılıyor," Vatan, November 30, 2012; Yıldız Ramazanoğlu, "BDP'nin Müslüman versiyonu Çıkabilir," Cansu Çamlıbel söyleşisi, Hürriyet, December 3, 2012.

(25) Ahmet Davutoğlu, "Perspectives on Turkish Foreign Policy," Brookings Institution Speech, Washington DC, 29 November 2010; Kerim Balcı, "Davutoğlu: Ağzımdan Yeni Osmanlı lafı çıkmadı," Zaman, December 26, 2010; Mehmet Ali Birand, "Sizce Davutoğlu İyi bir Tamirci mi?" Posta, December 28, 2010.

(26) For a criticism of the AK Party's shortcomings in establishing "democratic civilian supervision" over the military, see Ümit Cizre, "Disentangling the Threads of Civil-Military Relations in Turkey: Promises and Perils," Mediterranean Quarterly, Vol. 22, No. 2 (Spring 2011), pp. 57-75.

(27) Necip Fazıl Kısakürek, Ulu Hakan II. Abdülhamid Han (İstanbul: Büyükdoğu, 2003).

(28) Ümit Cizre, "İktidarın yeni ideolojisi: Statükocu Reformism,"Agos, October 11, 2012.

(29) Ertan Aydın, "Yeni Türkiye Yeni AK Parti," Star AçıkGörüş, September 30, 2012.

(30) Müftüler-Baç and Keyman, "The Era of Dominant-Party Politics." For problematic aspects of the AK Party's self-presentation as the sole actor for reform and democratization, see Çınar, "The Electoral Success of the AKP: Cause for Hope and Despair," pp. 118-119.

(31) For a critique of the civilizational discourse claiming that the concept includes elements of cultural populism, restricts democratization and even deprives Islamist/conservative intellectuals of their intellectual productivity, see Yüksel Taşkın, "AKP İktidarı ve Muhafazakar Düşünsel Kısırlaşma," Birikim, No. 283 (November 2012), pp. 22-29; Menderes Çınar, "Kendi Ezberini Bozamayan Parti," Birikim, No. 283 (November 2012), pp. 30-34; Ahmet leID=229047 accessed on 2 December 2012.

(14) http://www.akparti.org.tr/site/haberler/masum-yavrucaklarin-hesabi-sorulacak/33711 accessed on 2 December 2012.

(15) Ziya Öniş, "The Triumph of Conservative Globalism: The Political Economy of the AKP Era," Turkish Studies, Vol. 13, No. 2 (2012), p.137.

(16) R. Tayyip Erdoğan, "Öleceksek Adam gibi Ölelim," Radikal, November 20, 2012.

(17) See Burhanettin Duran, "The Experience of Turkish Islamism: Between Transformation and Impoverishment," Journal of Balkan and Near Eastern Studies, Vol. 12, No. 1, (March 2010).

(18) Cihan Tugal, Passive Revolution: Absorbing the Islamic Challenge to Capitalism (Stanford, SCA: Stanford University Press, 2009), p. 235.

(19) Burhanettin Duran, "JDP and Foreign Policy as Agent of Transformation," M. Hakan Yavuz (ed) Emergence of a New Turkey: Islam, Democracy and the Ak Parti (Utah: The University of Utah Press, 2006).

(20) , "AK Parti İktidarını Dönemselleştirme," Sabah, September 29, 2012.

(21) Berna Turam, "Are Rights and Liberties Safe?" Journal of Democracy, Vol. 23, No. 1 (January 2012), pp. 115-117.

(22) Meltem Müftüler-Baç and E. Fuat Keyman, "The Era of Dominant-Party Politics," Journal of Democracy, Vol. 23, No. 1 (January 2012), pp. 85-99 and E. Fuat Keyman, "Güçlü Yürütme Demokrasisi," Radikal 2, September 30, 2012.

(23) Menderes Çınar, "The Electoral Success of the AKP: Cause for Hope and Despair," Insight Turkey Vol. 13, No. 4 (2011), pp. 113-114.

(24) For an argument that ten years of AK Party rule led religious Kurds to think that an Islamist government cannot resolve the Kurdish Question, see Ruşen Çakır, "Ali Akel ile Söyleşi: Türk ve

İnsel, "Güvenin Tesisinden Özgüven Patlamasına," Birikim, No. 283 (November 2012), pp. 15-21.

(32) İhsan Dağı, "İstihbarat, Yasak ve Cumhuriyet," Zaman, October 30, 2012.

(33) Ruşen Çakır, "Kim Karlı Kim Zararlı Çıktı? AKP mi CHP mi?" Vatan, October 30, 2012.

(34) Talha Köse, "Türk Dış Politikasının Ortadoğu'daki Yeni Kimliği ve Çatışma Çözümlerinin Keşfi," Burhanettin Duran, Kemal İnat and Mesut Özcan (eds) Türk Dış Politikası Yıllığı 2010 (Ankara: SETA, 2011), pp. 623-662.

(35) Burhanettin Duran ve Nuh Yılmaz, "Ortadoğu'da Modellerin Rekabeti: Arap Baharı'ndan Sonra Yeni Güç Dengeleri," Burhanettin Duran, Kemal İnat and Ali Resul Usul (eds) Türk Dış Politikası Yıllığı 2011 (Ankara: Seta, 2012), pp. 69-70

(36) http://www.akparti.org.tr/site/haberler/israil-bir-teror-devletidir/33787 accessed on 2 December 2012

(37) The religious-ideological reasoning behind Islamist groups' unwillingness to view Turkey as a model becomes more striking if we add "relations with the West" (16%) to aforementioned indicators. Mensur Akgün and Sabiha Senyücel Gündoğar, Ortadoğu'da Türkiye Algısı 2011 (TESEV, İstanbul, 2012), p. 21.